اقتصاد الظل

واقع ملموس وحلول مقترحة

د. رحاب محمد بن سعود*

ملخص:

يعد اقتصاد الظل (يسمي ايضاً الاقتصاد الغير رسمي , الاقتصاد الموازي , الاقتصاد الأسود...الخ) من أهم الموضوعات التي تطرح نفسها وبقوة علي كل كافة الأصعدة, فظاهرة اقتصاد الظل هي هم يشغل معظم الدول عموماً والدول النامية خصوصاً ، فقد أصبح واقع ملموس في اقتصاديات تلك الدول شاءت ام أبت. ونظرا للآثار السلبية المصاحبة لاقتصاد الظل على مختلف الأصعدة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، فانه يتحتم على هذه الدول مواجهة هذه المشكلة والإسراع بإيجاد حلول جذرية وعملية لها. ولكن الاسئلة التي قد يكون من الممكن الكثيرين لا يعرفون الإجابة عنها هي ما هو اقتصاد الظل؟ ما هي أسبابه؟ وما هي أثاره علي مختلف الأصعدة ؟

وبناءاً عليه تهدف هذه الورقة الاجابة عن هذه الاسئلة للتوصل إلى مجموعة من الحلول المقترحة التي تشكل المتطلبات الاساسية للحد من هذه الظاهرة, ولتحقيق ذلك سوف تتناول الورقة المحاور التالية :

- تعريف اقتصاد الظل.
- الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل.
- الاثار السلبية لظاهرة اقتصاد الظل.
- الحلول المقترحة لمكافحة اقتصاد الظل.

* - عضو هيئة تدريس - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي Aaya_rehab@yahoo.com

مقدمة

لا يوجد خلاف بين دارسي اقتصاد الظل على أن هذه الظاهرة تشترك فيها أغلب دول العالم المتقدم منها والنامى ولكن بدرجات متفاوتة . بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر فى أنشطة هذا الاقتصاد ، على سبيل المثال عندما نشتري من الباعة المتجولين.

ويعد Cagan (1958) في الخمسينات من أوائل من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة ثم في السبعينات قام Gutmann (1977) بنشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy ،حيث أشار فيه إلى عدم امكانية إهمال تلك المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومى. وبعد ذلك توالت الدراسات حول ظاهرة اقتصاد الظل في الثمانيات والتسعينات (Tanzi, 1999) والى وقت قريب Schneider et al (2010) وتوصلت إلى ما توصل إليه Gutmann من ناحية التأكد علي إن الاقتصاديات الخفية بلغت نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب , كما وأنها أحياناً تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام فى الكثير من دول العالم بظاهرة اقتصاد الظل.

من ناحية حجم هذه الظاهرة علي مستوي الوطن العربي فهي ليست بالأمر الهين. ففي مصر مثلاً يقدر بعض الخبراء هذه النسبة عند 40 % مع التنبؤ بارتفاعها ، بينما في المغرب تبلغ النسبة حوالي 30 % و ما يزيد عن 20 % في الأردن.http://alhayat.com/OpinionsDetails/481951،وفي سورية 40% http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=8&id=27979 وفي السعودية 19.95% -/http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/10 وفي العراق تبلغ النسبة 80% http://iraqthecase.blogspot.com/2 وفي الجزائر 30% حسب دراسة قام بها علي بودلال حول انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1970-2010. اما في ليبيا كانت نتيجة دراسة قام بها علي الجيلاني حول الاقتصاد الخفي في ليبيا أن نسبة الاقتصاد الخفي ليست مرتفعة مقارنة مع بعض الدول العربية ولكنها مرتفعة إذا أُخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد موجه ونسبة مساهمة القطاع الخاص متواضعة.

وعليه تهدف هذه الورقة إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود اقتصاد الظل وذلك من خلال تعريف المقصود باقتصاد الظل ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل , ثم محاولة التعرف على الآثار السلبية المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد ، وأخيرا الحلول المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة.

أولا: تعريف اقتصاد الظل

هناك تعريفات عدة لاقتصاد الظل والذي أُشير إليه بتسميات مختلفة في الأدب الاقتصادي فأطلق عليه اقتصاد الظل بواسطة (Frey,Weck, & Pommerehne, 1982), والاقتصاد التحتي (Simon & Witt, 1982), والاقتصاد السفلى (Gutmann,1977), والاقتصاد غير الرسمى (McCrohan & Smith,1986), والاقتصاد الأسود (Dilnot & Morris,1981 والاقتصاد غير المسجل والاقتصاد الخفى....الخ من التسميات.

ولقد عُرف اقتصاد الظل بواسطة كل من Schneider (1986) , Gutmann, (1977) و Fiege (1979) علي انه تلك الانشطة الاقتصادية الغير مدرجة بالحسابات القومية فهي انشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة ايضاً عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول وهي أما تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة.

أما بالنسبة لـ Tanzi (1982) فان الاقتصاد الخفى ينصرف إلى كافة الدخول التى لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتى قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومى.

بينما الاقتصاد التحتي حسب تعريف ملاك (2010) هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة (عدم دفع الضرائب, عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية,....الخ) وهذا إما باستخدام طرق غير شرعية والتي تضم الأنشطة الممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات, والأسلحة , الدعارة ,....الخ) أو عن طريق إخفاء هذه الأنشطة.

وعرفت ملاك (2010) الاقتصاد الموازي علي انه ذلك الاقتصاد الذي لا يتعلق بالعمل المخفي ويضم الانشطة التي تمارس في هامش النظام التجاري التقليدي وهذا النوع من الانشطة يصعب قياسها.

يتضح مما سبق أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لاقتصاد الظل ولكن آياً كان التعريف وآياً كانت التسمية فهي تشترك في العوامل التالية (سليمان 2006):

1- لا يقوم بأداء واجباته تجاه الدولة من دفع الرسوم والضرائب أو تقديم البيانات الصحيحة وفي المقابل فهو يستفيد من كل الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات.

2- مدخلاته ومخرجاته غير داخلة في الحسابات القومية ولا يعترف بالقوانين والتشريعات ولا يخضع للرقابة الحكومية .

صنف اقتصاد الظل الي الوان مختلفة فمثلاً يشير اللون الاسود إلى : الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل أشكال العنف , التهريب , المخدرات , الاسلحة , أشياء مسروقة.....الخ. بينما اللون الرمادي يشير الي كل ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة.....الخ أي كل ما يتعلق بالاقتصاد غير التجاري(ملاك , 2010).

بناءاً عليه اطلق علي اقتصاد الظل أسماء متعددة حسب مجالات عمله فإذا كان التعامل بسلع محرمة الاستخدام والتعامل مثل الاسلحة والمخدرات فسمي بالاقتصاد الاسود أو اقتصاد الجريمة. أما اذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلع مسموحاً مثل السوق السوداء لبعض السلع , دكاكين وورش غير مسجلة....الخ فيطلق عليه الاقتصاد الغير رسمي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

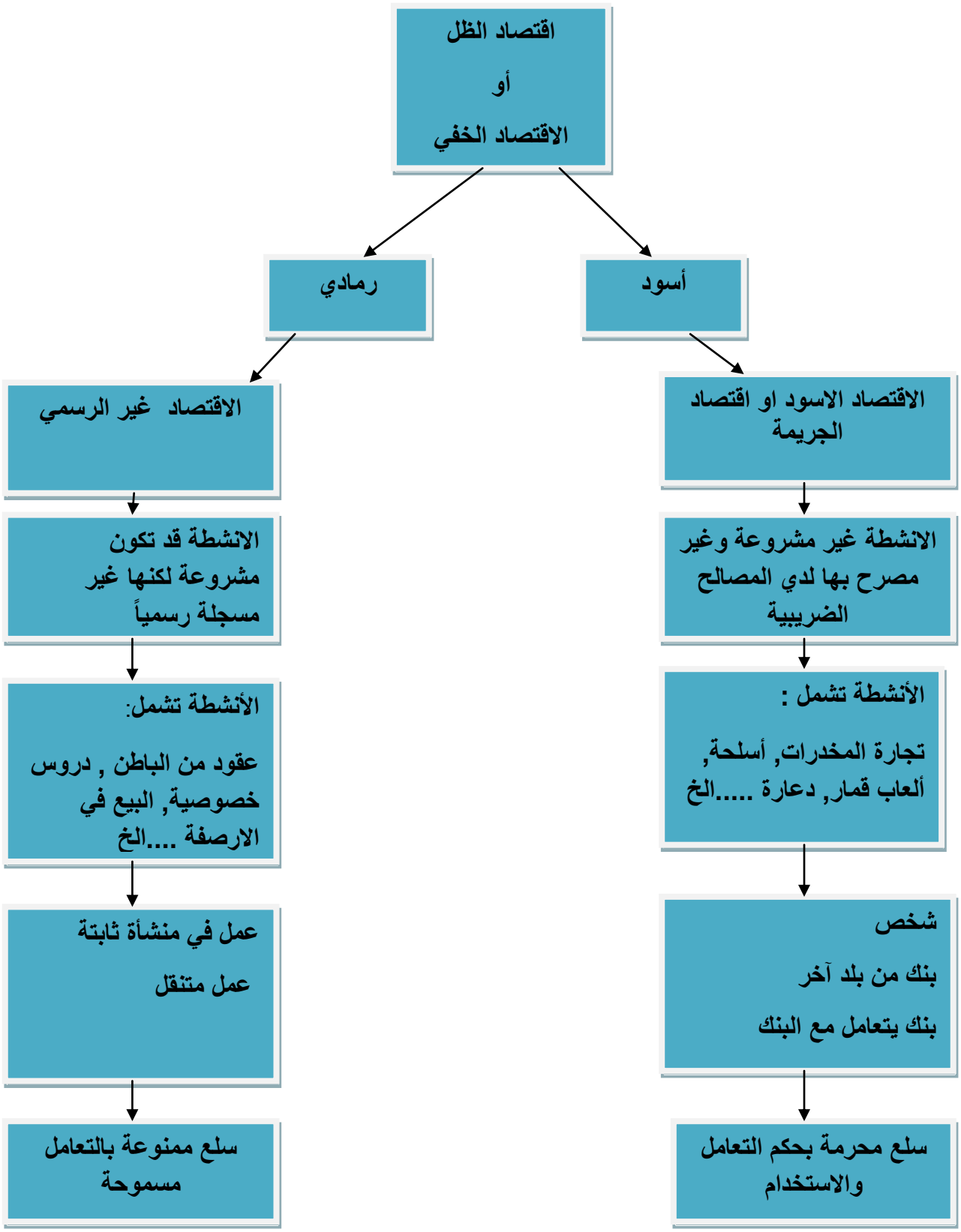

اعداد الباحثة بناءاً علي ملاك (2010) , سلمان (2006)

بناءاً علي كل ما سبق يمكن القول ان اقتصاد الظل يتميز بالخصائص التالية :

- يعمل وفق مبدأ السرية , مبدأ الغاية تبرر الوسيلة, مبدأ أكبر ربح ممكن وأقل خسارة ممكنة.
- ذو نزعة اقتصادية.
- يشمل كافة أشكال العلاقات الاقتصادية.
- يتدرج من البساطة الي كل أنواع الفساد والجريمة.
- يشمل كل أشكال التبادل من المقايضة الي التجارة الالكترونية.
- يشمل كل السلع البسيطة منها والمعقدة.
- يشمل كل شرائح المجتمع المتعددة من حيث العمر والوضع الاجتماعي و الحالة التعليمية.
- يتواجد في كل الانظمة الاقتصادية.

ثانياً : الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل

تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفى من دولة لأخرى ، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي (Elbadawi & Loayza (2008 ; علي ,الجيلاني ; علي , بودلال ; ملاك (2010) ; سلمان (2006) ; Vuletin, G (2008) و(2013) Abdih and Medina :

1- عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة (والذي يعني زيادة نفقات الدولة علي إيراداتها) من أسباب نشؤ ظاهرة اقتصاد الظل. فقد تلجأ الدولة الي فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات ضرائب قائمة لحل مشكلة العجز الامر الذي يؤدي بالمواطنين الي الالتفاف عليها مما قد يسبب في مشكلة اقتصاد الظل.

2- ندرة السلع

نظراً لاختلاف خصائص الدول المتقدمة عن تلك للدول النامية فأسباب نشؤ هذه الظاهرة ايضاً يختلف بحسب درجة التقدم فمثلاً ندرة السلع الاستهلاكية والإنتاجية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة من أسباب اقتصاد الظل في الدول النامية بصفة خاصة.

إن النظام الخاص بالأسعار فى الدول النامية لا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة ويؤدى ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة اقتصاد الظل من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية.

3- الأنظمة الإدارية و القيود الحكومية

هناك نظم إدارية وقيود حكومية أخري غير الضرائب تؤدي الى نشؤ اقتصاد الظل , علي سبيل المثال القيود على الحد الأدنى للأجور, القيود القانونية المفروضة حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة, القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة, المزايا التي تدفعها بعض الدول لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد, نظام الرقابة علي الصرف الأجنبي الذي يترتب عليه زيادة الطلب من الصرف الأجنبي علي المعروض منه.

وعادة ما يكون هناك عدة أهداف لفرض هذه النظم أو القيود منها تنظيم ممارسة أعمال معينة , أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد ,أو قد تفرض بسبب عدم مشروعية الأنشطة بسبب كونها إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادى أو الاجتماعى أو المحافظة علي الاحتياطيات من النقد الأجنبي . فمثلاً القيود الحكومية التي تفرض على إنتاج سلعة معينة الغرض منها هدف اجتماعي مثل حماية المستهلك. الانظمة الحكومية السياسية الغير عادلة بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضاً وتؤدي الي اقتصاد الظل.

كذلك يؤدي فرض قوانين مانعة أو الحظر لأنشطة معينة بالإفراد والمؤسسات الى الالتفاف حول هذه القوانين . أيضاً اللوائح تؤدي إلى اقتصاد الظل فالاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطاً داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي يُنشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها. أن التشدد في أستخدام القيود الحكومية والقوانين المانعة ينجم عنه نشؤ سوق موازية سواء كان ذلك في سوق السلع أو سوق النقد وبالتالي اتساع رقعة اقتصاد الظل.

4- البطالة

أن البطالة الناجمة عن الفجوة الكبيرة بين عرض العمل من ناحية والطلب عليه من ناحيةٍ أخرى تؤدي بالأفراد إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى المساهمة في زيادة ظاهرة اقتصاد الظل. كذلك يؤدي وجود البطالة المقنعة إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد. فهذه البطالة تخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم و إنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي. كذلك ضعف معدل النمو الاقتصادي تعني عدم قدرة الاقتصاد علي خلق فرص عمل للقادمين الي سوق العمل وهذا ما يخلق اختلالاً في إمكانية تشغيل الباطلين مما يدفعهم للعمل في الاقتصاد الغير رسمى أو اقتصاد الظل.

5- ارتفاع مستوى الضرائب

زيادة الضرائب من العوامل المؤدية الي ازدهار اقتصاد الظل كما أشارت إليه العديد من الدراسات, على سبيل المثال نمو اقتصاد الظل فى الدول النامية كان بسبب الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية , أما السبب في نمو اقتصاد الظل في الولايات المتحدة هو الضرائب على الدخل أما في السويد فنمو اقتصاد الظل بسبب ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الاضافى . بينما نموه فى أوروبا سببه ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة وفي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة أقوي الأثر في نمو اقتصاد الظل. وأشار (1982) Hanson أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة ، وبصفة خاصة على الدخول الحدية على المدى الطويل ، تؤدي إلى ازدهار اقتصاد الظل.

وتزداد الامور صعوبة اذا ارتفع معدل الضريبة وكان الاقتصاد يعاني من التضخم لذلك يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي ، أو قد يفضلون نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة فى ذات الوقت.

6- انخفاض مستوى الدخل

ارتفاع معدل الإعالة بسبب البطالة وزيادة معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي الي انخفاض قيمة الدخل الحقيقي وكذلك انخفاض مستويات الأجور المادية والمعنوية اساساً والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات ، قد تشجع الأفراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية .كذلك قد تساهم الدخول المتدنية في ارتفاع معدلات الجريمة وازدهار اقتصاد الجريمة.

7- دور المشروعات الصغيرة

الاقتصاد الخفى و للمشروعات الصغيرة كلاهما مهم للأخر ، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة مما يسهل من الأنشطة الخفية ، المشروعات الصغيرة تعمل أصلا فى ظل افتراض عدم وجود ضرائب ولهذا السبب نجد أن أى محاولة لتطبيق النظم الضريبية يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة .

8- البيروقراطية والفساد الإداري

أن ازديـاد التعقيـدات الإداريـة التـي تضـعها الحكومـة والتـي يكـون مـن الصـعب معهـا الحصـول علـي التـراخيص والتصـريحات تـؤدي الـي ظهـور طائفـة (والتـي وعـادة مـا تكـون مـن المـوظفين العمـوميين) مـن المسـتفيدين الـذين يقومـون بإنهـاء هـذه الإجـراءات و المعـاملات وأخذ رشوة أو عمولة في المقابل.

بالإضـافة الـي مـا سـبق هنـاك مجموعـة مـن العوامـل الأخـرى التـي تسـاهم فـي ازدهـار ظـاهرة اقتصاد الظل منها:

- ضـعف وظيفـة الرقابـة الممارسـة مـن مختلـف الـدول الناميـة وعـدم قـدرة الـدول علـي جبـر مواطنيها لاحترام قوانينها.
- الآثـار السـلبية الناتجـة عـن الازمـات الاقتصـادية ,الاصـلاح الهيكلـي و الخصخصـة وما ينتج عنها من تصريح للعمال وزيادة البطالة .
- العولمة وأثرها علي نوعية الانشطة الممارسة فهناك مؤسسات من أجل المنافسة العالمية تستخدم العمالة الرخيصة في الدول النامية وتوظفها بطريقة غير قانونية.
- متطلبات الاقتصاد غير الرسمي بسيطة فهو لا يحتاج الي عمالة مكثفة , تكلفته منخفضة , ولا يحتاج مؤهلات أو راس مال.
- موقـع العمـل عشـوائي فقـد يكـون فـي المنـزل, فـي الشـارع, فـي داخـل مؤسسـة, أمام البنايات في المدن أو القرى.
- الهجـرة مـن الريـف الـي المـدن وعـدم وجـود فـرص عمـل سـاهم فـي ازدهـار ظـاهرة اقتصاد الظل.

ثالثاً : الآثار السلبية لظاهرة اقتصاد الظل

ممـا لاشـك فيـه أن لاقتصـاد الظـل بعـض الآثـار الإيجابيـة مـثلاً علـي ميـزان المـدفوعات لأنـه يسـاعد علـي تخفـيض الإيـرادات ومـن تـم عجـز ميـزان المـدفوعات. ايضـاً لـه أثـر إيجـابي علـى مسـتوى التشـغيل فهـو يسـاهم فـي حـل مشـكلة البطالـة لأنـه لا يحتـاج إلـي موافقـات رسـمية أو أيـة مـؤهلات علميـة , الاثـر علـي الانتـاج والعـرض السـلعي فهـو يسـاعد علـي تخفـيض الاعبـاء الاجتماعيـة للعديـد مـن الأفـراد الـذين يطبقـون مبـدأ الاكتفـاء الـذاتي , يـؤدي إلـي زيـادة دخـول الأفـراد في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية سلمان (2006) . ولكن بـالرغم من هذه الآثـار الإيجابيـة

فأثـــاره الســـلبية تفوقهـــا مـــلاك (2010) , علـــي الجيلانـــي , ســـلمان (2006), علـــي بـــودلال ومنها ما يلي :

1- فقدان حصيلة الضرائب

اقتصـاد الظـل يـؤدي إلـى تزايـد معـدل التهـرب مـن دفـع الضـرائب والرسـوم والغرامـات وهـذا يعنـي أن جانبـا مـن الـدخل الـذى يـتم توليـده داخـل الاقتصـاد لا يـدفع عنـه ضـرائب حيـث تفقـد الحكومـة إيـرادات كبيـرة قـد يترتـب عليهـا عجـز فـي الموازنـة العامـة للدولـة . كـذلك فـان هنـاك بعـض أشـكال الضـرائب مثـل ضـريبة القيمـة المضـافة وضـريبة المبيعـات لا يـتم تحصـيلها نتيجـة التهـرب الضـريبى وهـذا كلـه يـؤثر سـلباً علـى الميزانيـة العامـة للدولـة و علـى مسـتوى الإنفـاق العـام ، ثـم علـى مسـتوى التنميـة الاقتصـادية بشـكل عـام . وقـد يـؤدي ذلـك بالحكومـات إلـي زيـادة مسـتويات الضـرائب علـى الأنشـطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى.

2- عدم دقة المعلومات

كلمـا ازداد معـدل اقتصـاد الظـل علـى حسـاب الاقتصـاد الرسـمي كلمـا أعطـى معلومـات وإحصـائيات مضـللة وغيـر دقيقـة عـن الإمكانيـات الاقتصـادية الحقيقيـة للمجتمـع وأدى إلـى سـوء تخصـيص المـوارد الاقتصـادية وسـوء توزيـع النـاتج المحلـي وتكـون المؤشـرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية وبناءاً عليه تُتخذ سياسات خاطئة للتعامل مـع المشـاكل المختلفـة. فالمعلومـات غيـر الكاملـة ينـتج عنهـا سياسـات غيـر سـليمة. فالمعلومـات عـن الأداء الاقتصـادي الحقيقـي قـد تـؤدى إلـى اتخـاذ إجـراءات مكثفـة أكثـر مـن الـلازم أو العكـس كما أن إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادى العام .

3- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادى

هناك علاقة عكسية مابين النمو السريع لاقتصاد الظل و سياسات الاستقرار الاقتصادي ، حيـث يـؤدى اقتصـاد الظـل الـى تشـويه المؤشـرات الخاصـة بسياسـة الاسـتقرار الاقتصـادى. ومن ثم احتمالية وقوع صانع السياسة فى خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو اقتصاد الظل يعطي مؤشرات غير صحيحة عن للتضخم والبطالة ومعدلات نمـو النـاتج. وبالتـالى فـان سياسـة الاسـتقرار قـد تسـتجيب لمشـكلات غيـر واقعيـة. وبالتـالي ينشـأ عـن الحلـول المقترحـة لحـل المشـكلات مشـكلات أخـري فـي الاقتصـاد الرسـمي. علـي سبيل المثـال فـي ليبيـا كمـا أوضـحت دراسـة الجيلانـي أن بيانـات وإحصـاءات معـدلات البطالـة

في ليبيا مغالي فيها نتيجة لوجود نسبة من العمالة ضمن اقتصاد الظل وبالتالي قد يكون العلاج استخدام سياسة توسعية لرفع معدل التوظيف وتخفيض البطالة و لكن بدلاً من ذلك يؤدي الامر الي ارتفاع معدل التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الليبي.أيضاً يؤثر اقتصاد الظل علي فاعلية السياسة النقدية لان معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وبالتالي زيادة اعتماد التعاملات على الأساس النقدي، والذي هو في الواقع احتياطيات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية.

4- الأثر على توزيع الموارد

من المعلوم ان الاقتصاد الخفي يؤثر علي الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع بسبب ان الدخول في الاقتصاد الرسمي تخضع للضرائب والرسوم بينما هي ليست كذلك في اقتصاد الظل وبالطبع هذا يؤدي الي تحول في تخصيص الموارد من الاقتصاد الرسمي الي اقتصاد الظل. على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ، بما فى ذلك اقتصاد الظل ، فان الطلب علي الخدمات العامة سوف يزداد. وبما أن الضرائب تُحصل من الاقتصاد الرسمي فقط ، فإنها سوف تزداد علي العاملين والشركات في هذا الاقتصاد , وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى بالشكل الذي يمكن اقتصاد الظل, من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمى نحو اقتصاد الظل طالما أن معدل الربح الصافى أعلى فى اقتصاد الظل عن الاقتصاد الرسمى. وبناءاً عليه فإن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد فى ظل وجود اقتصاد الظل يكون أقل من المستوى الأمثل.

بالإضافة الي الاثار السلبية السابقة الذكر والتي كانت اثار اقتصادية هناك أثارا أخري اقتصادية واجتماعية وسياسية لاقتصاد الظل منها ما يأتي:

الآثار الاقتصادية :

- يتمتع العاملون في اقتصاد الظل بالمرافق والخدمات العامة ولا يقومون بدفع الضرائب.
- ندرة السلع في الاقتصاد الرسمي قد تزيد أسعارها في اقتصاد السوق السوداء .
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي, ففي حالة وجود اقتصاد الظل يكون هناك اختلاف مابين معدلات النمو الحقيقي ومعدل النمو المسجل مما يترتب عليه تشوه المؤشرات الاقتصادية .

- لاقتصاد الظل ايضاً اثاراً علي الحركة الاستثمارية نتيجة لتهريب الأموال, وانخفاض معدلات نمو الدخل القومي , الية عمل سوق الأوراق المالية, المنافسة والربح وأسعار الصرف.
- تشجيع تطور السوق الموازي , زيادة حجم الإنفاق العام, التأثير علي المجال الصناعي والإنتاجي لان اقتصاد الظل يستطيع توفير السلع بأسعار اقل من تلك التي في القطاع الرسمي.

الآثار الاجتماعية

- يؤدي وجود اقتصاد الظل الي زيادة التفاوت الاجتماعي و اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يترتب عليه اضطرابات سياسية, بطالة, ارتفاع معدل الجريمة و حصول خلل في القيم الاجتماعية السائدة.
- عادة ما يكون العاملين في اقتصاد الظل غير متعلمين ولكن بحكم الموقع المالي لهم ترقوا علي الصعيد الاجتماعي مما يترتب عليه مفاهيم خاطئة اجتماعياً وسياسياً.
- يساهم اقتصاد الظل في تفشي ظاهرة الامية .
- غياب الحماية الاجتماعية وما يترتب عليها من انتشار الامراض والسرقات.
- قد يؤدي اقتصاد الظل إلى استغلال النساء والأطفال في بيئة عمل تنعدم فيها أبسط الحقوق الانسانية او حقوق وقوانين العمل

الآثار السياسية

- القدرة المالية للمجرمين تساعدهم في خوض الانتخابات أو التأثير فيها وبالتالي التأثير في المشهد السياسي.

رابعاً: الحلول المقترحة لمكافحة اقتصاد الظل

يُعتقد أنه من أبرز الحلول التي يمكن اقتراحها هو الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة ظاهرة اقتصاد الظل و أيضاً الاستفادة من المقترحات المقدمة من قبل الدراسات المختلفة في هذا المجال . فمثلاً تناولت ملاك (2010) في دراستها تجارب السنغال والمكسيك وتونس في معالجة هذه الظاهرة وكان من الواضح التشابه الكبير في الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للتقليل من حدة هذه الظاهرة ويمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي :

- عملت هذه الدول علي تشجيع الاستثمار الأجنبي وقدمت له مختلف التسهيلات.
- تشجيع قطاع السياحة وتخصيص جزء مهم من ميزانيات هذه الدول له .
- تنويع الموارد المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- محاربة الرشوة والفساد عن طريق تطبيق الإجراءات و العقوبات الصارمة.
- تطوير الجمارك بما يسمح بالرقابة الشديدة علي الواردات ويمنع دخول السلع الفاسدة و المزيفة والممنوعة.
- تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة مثل القطاع الزراعي والصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعمها.
- اجراء تعديلات علي السياسات المالية والجمركية والضريبية ومنح الامتيازات الضريبية وما نتج عنها من تشجيع الاستثمارات .
- ركزت هذه الدول في سياستها علي احياء صناعة الحرف التقليدية .
- من خلال تركيز هذه الدول علي النهوض بقطاعات اقتصادية مختلفة نوعت مصادر ايراداتها.
- دعمت هذه الدول المشروعات الصغيرة وقدمت لهم دورات تكوينية مجانية ساهمت في تطوير مشاريعهم وفي المقابل تحصلت هذه الدول علي رسوم.

بينما في دراسة أخري عن اقتصاد الظل في العراق http://iraqthecase.blogspot.com/2 اقترحت كحلول لمشاكل اقتصاد الظل ما يلي :

- صنع سياسات للمساهمة في استقرار الاسعار فالتضخم في العراق من أهم اسباب اقتصاد الظل.
- تطوير سياسات ترعى الطفولة ومشاكل عمالة الاطفال من خلال دعم الأسرة مادياً لتفادي إجبار الاطفال على العمل ,فرض قوانين العمل و تفعيل قانون التعليم الإلزامي.
- وضع سياسات ترعى المرأة الوحيدة (أرملة أو مطلقة أو غير متزوجة) فعلى صانعي القرار وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني إقامة مشاريع تدريب وتأهيل تلك الفئة من النسوة وتشجيعهن علي إقامة مشاريع صغيرة تكفل عيشهن على أن يكون العمل ضمن اطار الاقتصاد الرسمي الخاضع للضريبة.
- اعتماد سياسات لاستقرار الاقتصاد الكلي وتطبيق نظام الضرائب.

- تعزيز سيادة القانون من خلال وضع إطار قانوني لإدارة الأعمال و استقامة القضاء والخدمة المدنية .

وقدم الكاتب توصيات لتفعيل الحلول المطروحة صنفت إلى ثلاثة أبعاد: البعد الأول تنمية الموارد البشرية والقدرات أما الثاني فيختص بالأطر التشريعية والمالية ويختص الاخير بالإدارة والإشراف. يمكن القول بأنه لم تختلف التوصيات المدرجة تحت هذه الابعاد في العموم عما جاء في دراسة ملاك (2010).

كما جاء في دراسات أخري توصيات أو اقتراحات كحلول لهذه الظاهرة منها :

- زيادة الغرامات على كلاً من الذين يعملون فى صورة خفية و الذين يقومون بتوظيفهم .
- زيادة أعداد مفتشي العمل ، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية.
- الاعلام ودوره في توعية المجتمع بأهمية الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.
- إدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة ، مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغاءها.
- والتشدد فى تطبيق الإجراءات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحد من ازدهار الاقتصاد الخفى.
- التوجه نحو زيادة معدلات النمو بحيث يتم احلال الاقتصاد الرسمى محل اقتصاد الظل.
- تأسيس جمعيات تعاونية تكون بمثابة هيئات استشارية للعاملين في هذا القطاع وبالتالي دمجهم ضمن القطاع الرسمي.
- السعي نحو تنظيم السكن العشوائي الذي يخلو من الامن والسلامة و ويساعد علي انتشار اقتصاد الجريمة.
- زيادة الدخول في القطاع الرسمى عن طريق تحسين الرواتب والأجور
- التعامل الاقتصادي مع الموارد المتاحة وإعداد الخريطة الاستثمارية زراعياً وصناعياً وتجارياً.
- تدريب وتأهيل القوي العاملة و تشجيع التعليم والبحث العلمي.

المراجع

1- علي, الجيلاني أسامة الاقتصاد الخفي في ليبيا, أسبابه , حجمه, آثاره الاقتصادية.
http://cbl.gov.ly/pdf/0P6cCjLD0kUtbV8IUsX.pdf

2- علي , بودلال انعكاسات الاقتصاد الخفي علي الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية, جامعة تلمسان , الجزائر, بدون سنة النشر.

3- ملاك, قارة (2010) إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائرمع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك،تونس والسنغال. رسالة دكتوراه , جامعة منتوري قسنطينة.

4- سلمان , حيان (2006) اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي, جمعية العلوم الاقتصادية السورية علي الرابط http://www.syrianeconomy.org/

5- http://alhayat.com/OpinionsDetails/481951

6 - http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=8&id=27979

7 - http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/10

8 - http://iraqthecase.blogspot.com/2

المراجع الاجنبية

1- Abdih, Y and Medina, L (2013), Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia, , Working paper 13/137, International Monetary Fund.

2- Cagan, P. (1958) "The demand for currency relative to the total money supply", *Journal of Political Economy*, 66, pp.303-328.

3-Dilnot ,A., & Morris,C.(1981) What do we know about the black economy in the United Kingdom? Fiscal Studies, 2, 163-179.

4- Elbadawi,I & Loayza,N (2008), Informality, Employment and Economic Development in the Arab World. Journal of Development and Economic Policies, 10-No.2

5- Fiege, E (1979) " How Big is the Irregular Economy? " Challenge , Nov./Dec. pp 3-15.

6- Frey, B., Weck,H.,& Pommerehne, W.(1982) Has the shadow economy grown in Germany? An exploratory study. Review of World Economics, 118, 499-524.

7- Gutmann, P. M. (1977). The Subterranean Economy, Financial Analysts Journal , 35, pp. 26-34.

8- Hansson, I. [1982] *" The Underground Economy in a High Tax Country: The Case of Sweden "* in Tanzi (1982).

9- Mc Crohan,k., & Smith,J.(1986) A consumer expenditure approach to estimating the size of the underground economy. Journal of Marketing,50, 48-60.

10- Schneider, F, Buehn,A and Montenegro, C (2010), "New Estimates for the Shadow Economies all over the World," *International Economic, Journal*, 24, 443-461.

11- Schneider, F. (1986) *Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt*, Journal of Economics, .88. pp.643-68.

12- Simon, C, & Witt, A. (1982) Beating the system: The underground economy. Boston : Auburn House Publishing Company.

13-Tanzi, V. (1999) "Uses and abuses of estimates of the underground economy", *Economic Journal*, Vol. 109, June, pp. 338-347.

14- Tanzi, V. (1982) " Underground Ecomony and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications ". in Tanzi (1982).

15- Vuletin, G (2008) Measuring the Informal Economy in Latin America and the Caribbean, Working paper 08/102, International Monetary Fund.